

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال الحصول على مساعدة الأمم المتحدة دعماً لعملية السلام فيها

أولاً - مقدمة

- ١ - هذا التقرير مقدم وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٦٤ (٢٠٠٩) الذي قام المجلس بمقتضاه، بعد طلب حكومة نيبال، وبتوجيه من الأمين العام، بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال (البعثة) لغاية ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وقد أنشئت البعثة بوصفها بعثة سياسية خاصة تشمل ولايتها رصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين التابعين للحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) والجيش النيبالي. وعقب اندماج الحزب الشيوعي النيبالي مع منظمة الحزب الشيوعي النيبالي - مركز الوحدة (ماسال) في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أعيدت تسمية الحزب فأصبح اسمه الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي.
- ٢ - ويستعرض التقرير التقدم المحرز في عملية السلام وتنفيذ ولاية البعثة منذ تقريره إلى المجلس المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/2009/221).

ثانياً - التقدم المحرز في عملية السلام

- ٣ - توقف التقدم المتواضع الذي شوهد في بعض نواحي عملية السلام خلال الربع الأول من ٢٠٠٩ في ظل خلفية من انعدام الثقة ومزيد من تدهور العلاقات فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، وبصفة خاصة بين الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي وغيره من الأحزاب الكبرى وبين ذلك الحزب والجيش النيبالي. وأدت أزمة الثقة وغياب توافق الآراء السياسية إلى استقالة رئيس الوزراء بوشبا كمال داهال "براتشندا" في ٤ أيار/مايو عقب ما قام به الرئيس رام باران ياداف من إلغاء ما قرره مجلس الوزراء في اليوم السابق من عزل رئيس هيئة أركان حرب الجيش الجنرال روكانغود كاتاوال. وفي ٢٣ أيار/مايو، انتخب

مضاف كومار، وهو أحد كبار زعماء الحزب الشيوعي النيبالي - الحزب اللينيني الماركسي الموحد، رئيسا للوزراء الذي شكل بعد انتخابه حكومة ائتلافية جديدة تتمتع بتأييد ٢١ حزبا من الأحزاب السياسية الأخرى ولكن دون اشتراك الماويين. وفي الوقت نفسه تواصل الجمعية التأسيسية عملها في صياغة الدستور، وإن كان هناك خوف من تأخرها كثيرا عن مواعدها المقرر لإعلان دستور جديد بحلول أيار/مايو ٢٠١٠. أما إجراءات الهيئة نفسها التي تعمل كهيئة تشريعية - برلمانية فقد أعاقتها احتجاجات الأحزاب السياسية بشكل متكرر. وما زالت اللجنة الخاصة المنشأة للإشراف على أفراد الجيش الماوي ودمجهم وإعادة تأهيلهم معطلة كما أن اللجنة التقنية التابعة لها لم يحرز سوى تقدم محدود. وعلاوة على ذلك، لم يحدث تقدم بالنسبة لتسريح أفراد الجيش الماوي الذين تبينت عدم أهليتهم.

٤ - وفي ٣ أيار/مايو، وبعد خلاف طويل بشأن عدد من القضايا الحاسمة، قامت الحكومة التي يقودها الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي بعزل رئيس هيئة أركان حرب الجيش، متهمه إياه بالعصيان، وعينت الضابط الذي يليه في القيادة، الفريق كول بهادور غادكا، كرئيس لهيئة أركان حرب الجيش بالنيابة. وجاء هذا القرار بعد طلب وجهه مجلس الوزراء في ٢٠ نيسان/أبريل إلى الجنرال كاتاوال بتوضيح ما حدث فيما يتعلق بثلاث حوادث جديدة لعصيان الجيش النيبالي لتوجيهات الحكومة، بما في ذلك ما يتعلق بتجنيد نحو ٣٠١٠ جندي جديد في الجيش النيبالي. وقد وفر الجنرال كاتاوال توضيحا بشأن المسألة في اليوم التالي. ولم يحضر اجتماع مجلس الوزراء الذي اتخذ فيه قرار عزل الجنرال كاتاوال إلا للوزراء المنتمين إلى الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي وحزب منتدي حقوق الشعب الماديشي مع تسجيل الأخير لمذكرة اختلاف في الرأي. وبعد ذلك، انسحب الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماركسي اللينيني من التحالف الحاكم وقام مع حزب المؤتمر النيبالي و ١٦ حزبا سياسيا آخر، بمطالبة الرئيس رام باران ياداف بالتدخل وإلغاء قرار عزل قائد الجيش. وزعمت الأحزاب أن العزل لم يكن بتوافق الآراء فيما بين الأطراف وبذلك يكون قد خالف اتفاق السلام الشامل والدستور المؤقت. وقد بعث الرئيس برسالة إلى الجنرال كاتاوال في اليوم نفسه موجهها إياه بالاستمرار في منصبه. وفي خضم هذه المواجهة المتوترة بين الحكومة والرئيس والجيش النيبالي، أعلن رئيس الوزراء براتشندا استقالته في ٤ أيار/مايو. وذكر أن قرار مجلس الوزراء قد اتخذ بعد أن عصى الجيش النيبالي سياسات وأوامر الحكومة مرارا، وأن الإجراء الذي اتخذته الرئيس ياداف كان إجراء غير دستوري، وأنه ينبغي اتخاذ خطوات لتصحيحه وضمان "السيادة المدنية" على الجيش. وإضافة إلى ذلك، يرد في دعوي خصومه تتعلقان بالمصلحة العامة مرفوعتين أمام المحكمة العليا ادعاء بأن عزل الحكومة لرئيس

هيئة أركان حرب الجيش، وكذلك إلغاء هذا العزل من جانب الرئيس، هما إجراءات غير دستوريين.

٥ - وفي ٥ أيار/مايو، ثار خلاف آخر عندما بدأت محطات التلفزيون والإذاعة المحلية في إذاعة شريط فيديو جرى تسريته لخطاب ألقاه براتشندا في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ أمام قادة وجنود الجيش الماوي في مركز تجمع الجيش الماوي في شيتوان، قال فيه إن الحزب قد ضخم من عدد أفراد جيشه المقدمين للتسجيل والتحقق. وقال أيضا إن بعض الأموال المخصصة لمراكز التجمع ستستعمل في "الإعداد لثورة". وقد أثار البيان إدانة جماهيرية فورية وشكوكا كبيرة بشأن التزام الماويين بعملية السلام. وأثار أيضا على الفور شكوكا عن مدى أهلية المقاتلين الذين قامت البعثة بالتحقق من حالاتهم ويبلغ عددهم ٦٠٢ ١٩ مقاتلا، وكذلك عن دور البعثة في عملية التحقق، التي جرت فيما بين حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وفي مؤتمر صحفي عقد في ٦ أيار/مايو، قال براتشندا إن إشارته في شريط الفيديو كانت إلى القيادة المركزية للجيش الماوي التي كانت تتألف من ٧٠٠٠ - ٨٠٠٠ جندي. وإضافة إلى ذلك قال إن القوات الماوية قد شملت قيادة إقليمية أكبر فضلا عن ١٠٠٠٠٠ من الميليشيا المحلية. وقال إن بيانه ينبغي أن يفهم في السياق السياسي للوقت الذي كان فيه التقدم في عملية السلام يبدو غير مؤكد. وبالرغم من هذه التفسيرات، بقيت شواغل خطيرة بشأن مضمون البيان ولهجته وذلك فيما بين أصحاب المصلحة من الجهات الوطنية والدولية.

٦ - وفي بيان صحفي صدر في ١٩ أيار/مايو، يوفر معلومات وقائعية عن عملية التسجيل والتحقق، وضحت البعثة أنها قامت بالتحقق وفقا للمعيارين اللذين حددتهما الأطراف. وقد طُلب منها تحديد ما يلي: '١' الأفراد الذين انضموا إلى الجيش الماوي بعد تاريخ وقف إطلاق النار (٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩)؛ و '٢' الأفراد الذين كان عمرهم يقل عن ١٨ سنة في ذلك التاريخ. وأوضح البيان أيضا أنه، إضافة إلى الإحاطات المنتظمة من جانب كبير مراقبي الأسلحة التي قدمها للجنة التنسيق المشتركة للرصد، التي تترأسها البعثة، وتتألف من ممثلين من كبار ضباط الجيش النيبالي والجيش الماوي، قامت ممثلي الخاصة بتوفير معلومات موجزة لكبار الزعماء السياسيين عن هذه العملية بشكل منتظم.

٧ - وفي ٢٣ أيار/مايو، انتُخب ماضاف كومار نيبال رئيسا للوزراء بدعم من الحزب الشيوعي الموحد - الماركسي اللينيني، وحزب المؤتمر النيبالي، ومنتدى حقوق الشعب الماديشي، وحزب التاراي الديمقراطي الماديشي، وحزب صادباوانا، مع ١٧ من الأحزاب الأصغر الممثلة في الجمعية التأسيسية. وقد فاز بعدد ٣٥٤ صوتا في الجمعية التي يبلغ عدد

أعضائها ٦٠١. وقد قاطع الانتخاب الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي، الذي يملك ٢٣٨ مقعداً، وقد استلزم تشكيل الحكومة الجديدة عدّة أسابيع من المفاوضات المكثفة. وبحلول ١ تموز/يوليه، جرى أداء اليمين القانونية من جانب ٣٠ وزيراً من أحزاب الائتلاف الستة. وقد انقسم منتدى حقوق الشعب الماديشي إلى مجموعتين كنتيجة للخلافات بشأن الانضمام إلى الحكومة، وتقدّم كل من الفصيلين بطلب إلى لجنة الانتخابات للحصول على اعترافها رسمياً به بوصفه منتدى حقوق الشعب الماديشي.

٨ - وقد اتفق شركاء الائتلاف على برنامج أدنى مشترك وعلى مدونة سلوك لمجلس الوزراء. ويلزم البرنامج الأدنى الحكومة بتنفيذ اتفاق السلام الشامل المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بما في ذلك إنشاء لجنة وطنية للسلام والمصالحة، تقوم برصد الامتثال والتنفيذ. وينص البرنامج أيضاً على الانتهاء من إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم قبل إنجاز عملية كتابة الدستور.

٩ - ولقد ألغت الحكومة الجديدة عدداً من القرارات التي اتخذتها الحكومة التي يقودها الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الحزب الماوي، بما في ذلك عزلها لرئيس هيئة أركان حرب الجيش وتعيين بديلاً له. ولقد مددت الحكومة أيضاً بمدة ثلاث سنوات خدمة ثمانية لواءات من الجيش النيبالي كانت وزارة الدفاع في الحكومة التي يقودها الحزب النيبالي الشيوعي الموحد - الحزب الماوي قد رفضت تمديد مدة خدمتهم عندما انتهت في منتصف آذار/مارس. وقد طعن اللواءات في قرار عدم تمديد مدة خدمتهم أمام المحكمة العليا، التي أصدرت في ٢٤ آذار/مارس أمراً بوقف تنفيذ القرار رهناً بحكمها النهائي. وكانت أعمال الحكومة الجديدة موضع انتقادات من جانب الحزب النيبالي الشيوعي الموحد - الحزب الماوي وأدت إلى تزايد الاحتجاجات من جانب الحزب، وإلى زيادة توتر العلاقات مع الحكومة التي يقودها الحزب الشيوعي النيبالي - الحزب اللينيني الماركسي الموحد. وقد عبر عدة أعضاء في الجمعية التأسيسية من المنتمين لذلك الحزب عن قلقهم من أن تشكل أعمال الرئيس يا داف سابقة مثيرة للجدل فيما يتعلق باستعمال الرئيس للسلطة التنفيذية.

١٠ - وقد أعيقت بشدة أعمال الهيئة التشريعية - البرلمان، التي بدأت دورتها الحالية في ٢٩ آذار/مارس، وذلك نتيجة للتدخلات المعوقة المتتالية لإجراءاتها من جانب الحزب اللينيني الماركسي الموحد، وحزب المؤتمر النيبالي، والحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الحزب الماوي، التي قامت كل على حدة بعقد احتجاجات في قاعة مجلس العموم أو قاطعت الإجراءات. وما فتئ الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الحزب الماوي، يعيق الإجراءات البرلمانية منذ ٥ أيار/مايو، إما ساعياً إلى الدخول في مناقشة أو للحصول على توضيح لتصرف الرئيس

فيما يتعلق بقائد الجيش. وقد عُلق الاحتجاج في ٢٣ أيار/مايو بغرض انتخاب رئيس الوزراء مادار كومار نيبال، ومرة أخرى في ٢٣ حزيران/يونيه عندما أدلى عدد من الزعماء السياسيين ببيانات تتعلق بالحالة السياسية الراهنة. وفي ٦ تموز/يوليه، بعد اتفاق تم فيما بين الحزب اللينيني الماركسي الموحد، والمؤتمر النيبالي، والحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الحزب الماوي بشأن كيفية الاستجابة لمطالب الماويين، رفع الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الحزب الماوي إعاقته للعملية التشريعية، ولأول مرة منذ شهر أحرث الهيئة التشريعية - البرلمان أعمالها بطريقة عادية. ونص الاتفاق أيضاً على استمرار المناقشات بغية تكوين توافق آراء بشأن تصرف الرئيس في غضون شهر واحد.

١١ - وقد أدت إعاقة الهيئة التشريعية - البرلمان إلى تأخير اتخاذ إجراء بشأن مجموعة من المسائل المختلفة، بما فيها المناقشة الإلزامية بشأن الميزانية وذلك للفترة المتبقية من عامي ٢٠٠٩/٢٠١٠، والتي كان من المقرر أن تبدأ في أوائل تموز/يوليه، ومناقشة مشاريع قرارات متعددة كان من المقرر النظر فيها خلال الدورة الحالية. ولقد سقط التشريع المتعلق بالمحافظة على الشمولية في القطاع العام، والذي ينص على إدخال الفئات المهمشة تقليدياً في خدمات الحكومة، بما في ذلك الشرطة والجيش، وذلك بسبب انقضاء الموعد النهائي للحصول على الموافقة البرلمانية. وقد أثار التشريع خلافاً عندما اعترض الثاروسيون وعدة فئات أخرى من الفئات المهمشة تقليدياً في منطقة تاراي على الجمع بينها وبين المالجيشيين في التشريع. وقد جرى تسجيل مشروع قانون يعالج إدخال الفئات المهمشة تقليدياً في القطاع العام في الهيئة التشريعية - البرلمان.

١٢ - ومنذ أوائل حزيران/يونيه، ينفذ الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الحزب الماوي والمنظمات المرتبطة به برنامجاً للاحتجاجات على صعيد البلد ضد إعادة تنصيب قائد الجيش، وتدعو إلى "السيادة المدنية" على جيش نيبال. وقد أدت الاحتجاجات إلى اختلال الحياة اليومية كما أدت إلى تصادمات بين الماويين وكوادر الأحزاب الأخرى. وفي ٢١ حزيران/يونيه، صعد الماويون الاحتجاجات، وأقاموا المتاريس أمام المباني الحكومية، وأبلغ عن تصادمات بين كوادر الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الحزب الماوي وقوات الأمن في كاتماندو وعدة مواقع أخرى.

١٣ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه، عقب الاجتماع الأول للمكتب السياسي للحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الحزب الماوي منذ انتقال الحزب إلى صفوف المعارضة، أعلن الرئيس الماوي براتشندا أن الحزب، سيقوم بالإعداد لقيادة "حكومة وطنية مشتركة" يُعتقد أنها ستشكل في

الشهور القادمة. وسيركز الحزب أيضاً على مجالات السلام وصياغة الدستور، والكرامة الوطنية، والسيادة المدنية.

١٤ - ويُقر جميع أصحاب المصلحة السياسية الرئيسيين بالحاجة إلى أن تعمل الأحزاب السياسية جنباً إلى جنب وأن تعالج الخلافات لكي يتسنى ضمان إحراز تقدم مُضطرد في عملية السلام. وإضافة إلى الحاجة إلى "حكومة وحدة" يكون الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الحزب الماوي طرفاً فيها، طُرحت أفكار من قبيل إبرام تفاهم جديد فيما بين الأحزاب وإنشاء آلية سياسية رفيعة المستوى للأحزاب لتوجيه عملية السلام وضمن إنجازها. ولم تتخذ، مع ذلك، حتى الآن خطوات ملموسة نحو إعمال هذه الأفكار.

ألف - صياغة الدستور

١٥ - أحرزت الجمعية التأسيسية مزيداً من التقدم بشأن مهمتها المركزية المتمثلة في صياغة الدستور الجديد، بالرغم من حدوث تأثيرات كانت راجعة، جزئياً، إلى الحالة السياسية غير الثابتة. وفي خطوة إيجابية، تعهدت جميع الأحزاب السياسية بعدم تعطيل أعمال صياغة الدستور. وواصلت اللجان المواضيعية العشر إعداد ورقات مفاهيمية، أخذت في الحسبان المعلومات التي حُصل عليها من خلال استقصاءات الرأي العام التي أجرتها في شباط/فبراير فضلاً عن الاقتراحات المقدمة إلى أمانة الجمعية التأسيسية. وقد أُخّر الموعد النهائي لتقديم الأوراق المفاهيمية من أواخر أيار/مايو إلى أوائل آب/أغسطس. وبحلول ١ تموز/يوليه، انتهت الجمعية من مناقشة ثلاث من الأوراق المفاهيمية للجان المواضيعية. وبناءً على التوصيات التي ستقدمها الجمعية عقب المناقشات بشأن الأوراق المفاهيمية، من المقرر أن تقوم اللجنة الدستورية بوضع مشروع أول للدستور الجديد لمناقشته وذلك خلال دورة عامة مخصصة لذلك مدتها شهر، من المقرر حالياً أن تبدأ في منتصف أيلول/سبتمبر. وعقب إدخال تنقيحات على المشروع من جانب اللجنة الدستورية، ستُتاح فترة طولها ثلاثة أشهر للتشاورات العامة.

١٦ - ومع ذلك ما زالت ثمة تحديات كبيرة في صياغة الدستور. وتوجد خلافات أساسية فيما بين الأحزاب السياسية بشأن القضايا الرئيسية، بما في ذلك الهيكل الاتحادي الجديد، ونظام الحكومة، وتخصيص الموارد. وكذلك فإن المناخ السياسي غير الثابت له أيضاً آثار على سرعة الأعمال. ولم تجتمع اللجنة الدستورية منذ ٢٧ أيار/مايو وقد أصبحت الرئاسة شاغرة بعد انتخاب الرئيس ماضف كومار نيبال رئيساً للوزراء. ولقد أعرب كل من المؤتمر الوطني والحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الحزب الماوي عن الرغبة في المنصب ولكن

لم يتخذ أي قرار بعد. وقد يؤدي أي فراغ ممتد في الزعامة إلى التأثير على قدرة الجمعية على الوفاء بالموعد النهائي المحدد له أيار/مايو ٢٠١٠ لإعلان الدستور الجديد.

باء - إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم

١٧ - أصبحت اللجنة الخاصة المنشأة للإشراف على أفراد الجيش الماوي، وإدماجهم، وإعادة تأهيلهم، التي عقدت أول اجتماع لها في ١٦ كانون الثاني/يناير، ساكنة بسبب الأزمة السياسية التي حدثت في الشهور الأخيرة. واللجنة التي تتألف من عضوين من كل من منتدى حقوق الشعب الماديشي، والمؤتمر النيبالي، والحزب النيبالي الشيوعي الموحد - الحزب الماوي، كان يرأسها الرئيس الماوي براتشندا حتى استقالته من منصبه كرئيس للوزراء في ٤ أيار/مايو. وساهم عدم وجود اتفاق بشأن من ينبغي أن يتولى رئاسة اللجنة حاليا في ركود أعمال اللجنة.

١٨ - وقد تأثرت أيضا أعمال اللجنة التقنية التابعة للجنة الخاصة، التي أنشئت في ٢٧ آذار/مارس، بعدم التقيد السياسي. وفي إطار الاختصاصات التي أعدها اللجنة الخاصة، تتمثل مهمة اللجنة التقنية في وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بإخضاع الجيش الماوي لإشراف اللجنة الخاصة. وقد قام أعضاء اللجنة التقنية الذين زارو ثلاثة من مراكز تجمع الجيش الماوي، بتقديم إحاطة لراكام شيميونغ، الوزير الجديد والتعمير، واجتمعوا مع رئيس الوزراء الذي وجه اللجنة إلى الماضي قداما في أعمالها وطلب تقديم خطة للإدماج في وقت مبكر. وعقدت اللجنة التقنية عدة اجتماعات غير رسمية للتشاور مع أصحاب المصلحة بشأن عملية السلام واستعراض التجارب الدولية. وسعت اللجنة أيضا إلى وضع نماذج ممكنة للإدماج، ولكن ما زال يتعين ترجمة هذه النماذج إلى خطة تتضمن توصيات لتنظر فيها اللجنة الخاصة.

جيم - تسريح أفراد الجيش الماوي الذين تبين عدم أهليتهم

١٩ - لم يُحرز سوى تقدم موضوعي محدود خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن تسريح أفراد الجيش الماوي، الذين وجد خلال عملية التحقق أن الشروط لا تنطبق عليهم والبالغ عددهم ٤٠٠٨، وإعادة تأهيلهم. ومن المؤمل أن تكون هناك حركة إلى الأمام بعد رفع الإعاقة الماوية للهيئة التشريعية - البرلمان وما ذكره الرئيس الماوي براتشندا لتلك الهيئة في ٦ تموز/يوليه من أن الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الحزب الماوي سيسرع على الفور في الماضي قداما في عملية التسريح. وينبغي لوزارة الدفاع والتعمير أن تستعرض ما نفذ من أعمال أثناء اجتماعات التخطيط الأولية التي عقدت في آذار/مارس وأوائل نيسان/أبريل فيما بين الوزارة، والبعثة، ومنسق الأمم المتحدة المقيم للشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) ومؤسسة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لمناقشة مجموعات تدابير الدعم، وأن تتخذ هذه الأعمال أساساً تبنى عليه. ومجموعات تدابير الدعم هذه، التي وضعتها وكالات الأمم المتحدة، يمكن أن تتاح بعد طلبها بفترة وجيزة. وبدعم من اليونيسيف والبرنامج الإنمائي، أنتجت الوزارة مشروع دراسة استقصائية لتقييم تطلعات من سيجرى تسريحهم وهو ما ينظر إليه على أنه خطوة هامة مبكرة في عملية التسريح. وتسريح الأفراد الذين تبين عدم أهليتهم كان يجب أن يجري منذ مدة طويلة. وما زالت الأمم المتحدة وشركاؤها على أهبة الاستعداد للعمل بشكل وثيق وبصورة أكثر كثافة مع الحكومة لتنفيذ برنامج مناسب يلبي بشكل فعال احتياجات الأفراد الذين تبين عدم أهليتهم.

٢٠ - ومن المشجع أن رئيس وزراء نيبال قال إن حكومته ستعطي الأولوية لتسريح من تبين عدم أهليتهم من أفراد الجيش الماوي. وأوضح وزير السلام والتعمير شيميونغ إنه ينوي استعراض مشروع خطة الوزارة للعملية وسينظر في إنشاء فريق عامل لتلقيحه وتنفيذه. ومن المهم أن يستمر التخطيط للتسريح بسرعة كبيرة في الأسابيع القادمة.

دال - التحديات الأخرى التي تؤثر على عملية السلام

٢١ - قامت وزارة السلام والتعمير بنشر أمناء للجان السلام المحلية التي ستقوم بدعم تنفيذ عملية السلام وحل الصراعات على الصعيد المحلي، في الأقاليم الـ ٧٥ جميعها. وقد أفادت الوزارة أنه بحلول ١ تموز/يوليه، أنشئت لجان تتألف من ممثلين للأحزاب السياسية والمجتمع المدني في ٥٥ إقليمًا. وفي الوقت نفسه، فإن مدة ولاية اللجنة البرلمانية المنشأة لرصد اتفاق تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بين الحكومة التي يقودها الماويون والمؤتمر النيبالي مُددت في ١٩ نيسان/أبريل لمدة ثلاثة أشهر. ولم تُحرز اللجنة المكلفة، في جملة أمور، بإعادة الممتلكات المصادرة وحل الهيكل "شبه العسكري" لعصبة الشباب الشيوعي المنتمية إلى الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الحزب الماوي، سوى تقدماً محدوداً، وذلك بصفة أساسية بالنسبة لجمع المعلومات.

٢٢ - وما زالت سيادة القانون تُشكّل شاغلاً رئيسياً، ولا سيما في منطقة والتاري، حيث تعمل مجموعات مسلحة كثيرة في جوٍّ من الإفلات العام من العقاب. وقد وردت أنباء متزايدة عن حدوث توترات وصدمات بين عصبة الشباب الشيوعية وكوادر قوة الشباب المنتمية للحزب اللينيني الماركسي الموحد ومؤيدين من الأحزاب الأخرى في عدة أقاليم ولا سيما خلال احتجاجات الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الحزب الماوي.

٢٣ - وقام عدد من الفئات المهمّشة تقليدياً، التي يرتبط عدة فئات منها بالحزب الماوي، أيضاً بفرض إضرابات عامة في جميع أنحاء البلد لإحداث ضغط بغرض تنفيذ برامج كل منها.

وما فتئت المنظمات العدوانية المرتبطة بعدة فئات بما في ذلك، ليمبو، وتامانغ، وثارو، تعمل بنشاط ويُقال أنها قد زادت من تجنيد الشباب.

٢٤ - وقد وقعت عدة حوادث أمنية خطيرة بما فيها تفجير جهاز متفجر مرتجل في كنيسة كاثوليكية في كاتمندو في ٢٣ أيار/مايو، وقُتل خلال هذا الحادث ثلاثة أشخاص وجرح ما يزيد عن اثنا عشر. وقامت الشرطة بتوقيف امرأة مرتبطة بمجموعة أصولية هندوكية ويقال إنها اعترفت بالجريمة.

ثالثاً - حالة بعثة الأمم المتحدة في نيبال

٢٥ - حتى ١ حزيران/يونيه ألحق بالبعثة ٢٥٣ موظفاً في البعثة من العدد المأذون به البالغ ٢٧٥ موظفاً. ومن ١٩٣ موظفاً مدنياً، كان ٣٠ في المائة من النساء، بما في ذلك ٤٤ في المائة من الموظفين الفنيين البالغ عددهم ٥٢، و ٢٤ في المائة من الموظفين الإداريين البالغ عددهم ١٤١. وحتى ٢٦ حزيران/يونيه، كان ٣ من مراقبي الأسلحة البالغ عددهم ٦٠ الذين يعملون مع البعثة من النساء، وهو مجال يتوقف فيه التمثيل الجنساني على تقديم المرشحين من جانب الدول الأعضاء. وقد أثمرت جهود البعثة الرامية إلى تعيين موظفين وطنيين من الطوائف المهمشة تقليدياً نتائج إيجابية: ٤٨ في المائة من الموظفين الوطنيين (٦٠ من أصل ١٢٤) هم من الفئات المهمشة تقليدياً و ٣١ في المائة (١٩ من أصل ٦٠) هم من النساء.

رابعاً - أنشطة بعثة الأمم المتحدة في نيبال

ألف - رصد الأسلحة

٢٦ - واصل مكتب رصد الأسلحة رصد امتثال الجيش النيبالي والجيش الماوي للاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيش. وما زال مراقبو الأسلحة يقومون بالرصد طوال الأربعة وعشرين ساعة لموقع تخزين أسلحة الجيش النيبالي ومناطق تخزين الأسلحة في مراكز التجمع الأساسية السبعة للجيش الماوي. ويقوم المراقبون من المواقع الرئيسية بزيارة مواقع التجمع الفرعية. وتقوم أفرقة متنقلة من مقر مكتب رصد الأسلحة في كاتمندو بإجراء عمليات أخرى. وما زال أفراد الجيش الماوي متجمعين في ٢٨ موقعاً، بالرغم من المشورة الصادرة عن البعثة بعمل ترتيب أكثر عقلانية.

٢٧ - وتواصل اللجنة التنسيق المشتركة للرصد اجتماعاتها برئاسة كبير مراقبي الأسلحة ويواصل كبار الضباط الممثلين للجيش النيبالي والجيش الماوي تعاونهم تعاوناً وثيقاً بشأن صنع

القرار، وتبادل المعلومات وتدابير بناء الثقة وحل المنازعات. وفي ٢٨ أيار/مايو، عقدت اللجنة التي اجتمعت لأول مرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ اجتماعها المائة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظرت اللجنة في مخالفتين مزعومتين للاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيوش، أكدت إحداهما كمخالفة بينما لم تؤكد الأخرى.

٢٨ - وبطلب من وزارة السلام والتعمير، شهد مراقبو الأسلحة دفع المرتبات عن أيار/مايو وحزيران/يونيه لمن يستحقونها من أفراد الجيش الماوي في مواقع التجمع.

باء - حماية الأطفال

٢٩ - واصلت وحدة حماية الطفل دعمها لأعمال البعثة في التخطيط لتسريح أفراد الجيش الماوي البالغ عددهم ٩٧٣ ٢ الذين تبين عدم أهليتهم بوصفهم أحداثاً ولكنهم بقوا في مواقع التجمع، وإعادة تأهيلهم. وقد وفرت الوحدة مُدخلاتٍ فنياً لفرقة العمل المعنية بتسريح أفراد الجيش الماوي الذين تبين عدم أهليتهم وإعادة تأهيلهم والتي ترأسها البعثة. وتعمل البعثة أيضاً جنباً إلى جنب بشكل وثيق مع اليونيسيف في تخطيط مجموعات تدابير إعادة التخطيط المعدة لمن تبين عدم أهليتهم. وأجرت الوحدة أيضاً إحاطات إعلامية وأنتجت ورقات للمناقشة عن قضايا حماية الطفل المتعلقة بالتسريح المقترح.

٣٠ - إن العنف السياسي الجاري، واستعمال الأطفال من جانب الأحزاب السياسية خلال الإضرابات والتظاهرات، بما في ذلك كمنفذين، هي مسائل ذات أهمية. وتلزم تدابير خاصة لضمان رصد حقوق الأطفال فيما يتعلق بمشاركتهم في الأنشطة السياسية والإبلاغ عنها وحمايتهم على نحو فعال.

٣١ - وفي حزيران/يونيه، قامت اليونيسيف ووحدة حماية الطفل التابعة للبعثة وإحدى المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان بإيفاد بعثة إلى ثمانية أقاليم في شرق تاراوي ومناطقها الغربية الوسطى وفي منطقة التلال. وقد اضطلع بهذه البعثة لتقييم التحديات التي تواجه تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ المنشأة وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والاتجاهات الحاصلة في مخالقات حقوق الأطفال. وتقوم اليونيسيف ومفوضية حقوق الإنسان حالياً بالعمل جنباً إلى جنب لوضع استراتيجية وخطة عمل لتعزيز عمليات فرقة العمل آخذين في الاعتبار توصيات البعثة الميدانية فضلاً عن الاقتراحات الواردة من مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح.

جيم - الشؤون السياسية

٣٢ - واصل مكتب الشؤون السياسية رصد وتحليل الحالة السياسية في البلد، بما في ذلك من خلال الزيارات الميدانية للمناطق المختلفة، كما واصل تقديم المساعدة لقيادة البعثة في دعم عملية السلام. وقد اجتمع موظفو الشؤون السياسية بشكل منتظم بأصحاب المصلحة، بما في ذلك المسؤولون الحكوميون وممثلو الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن العناصر الفاعلة الإقليمية والدولية. وقد جرى رصد أنشطة جماعات المقاتلين الصغيرة، المسلحة منها وغير المسلحة، وقدرتها على تعطيل عملية السلام، ورُصدت كذلك النواحي الدينامية فيما بين الأحزاب السياسية والدور المتطور في عملية السلام للفئات المهمشة تقليدياً. وواصل المكتب تقييم حالة تنفيذ اتفاق السلام الشامل، فضلاً عن الاتفاقات الأخرى ذات الصلة، وقام برصد إجراءات الجمعية التأسيسية وأعمال اللجان المتعلقة بالإعدادات للدستور الجديد. وقد أثر تقليص حجم البعثة على قدراتها التحليلية، ولا سيما ما تقوم به من الرصد الإقليمي، وذلك بعد أن أغلقت المكاتب الإقليمية الخمسة لدى تقليص حجم البعثة.

دال - الإعلام

٣٣ - قامت وحدة الإعلام والترجمة بتوفير الدعم لممثلي في التفاعلات مع وسائط الإعلام. وقد أجرت ممثلي مقابلات عن المسائل المتعلقة بعملية السلام وبدور البعثة وذلك مع مختلف وسائط الإعلام الدولية والوطنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد اشتملت هذه المقابلات على ردود على النقد وعلى استفسارات وسائط الإعلام فيما يتعلق بدور البعثة في تسجيل أفراد الجيش الماوي والتحقق منهم عقب إذاعة شريط فيديو مثير للجدل للرئيس الماوي براتشندا، على النحو الذي ورد ذكره أعلاه. وقامت الوحدة برصد وسائط الإعلام الوطنية والدولية، وكانت على علم بأحدث الأنباء كما قامت أيضاً بترجمة وثائق هامة.

هاء - السلامة والأمن

٣٤ - تأثرت الحالة الأمنية بالإضرابات والاحتجاجات المتكررة من جانب مختلف الجماعات في جميع أنحاء البلد وقد احتل تنفيذ الأمم المتحدة وشركائها للبرامج نتيجة للاحتجاجات، ولا سيما في منطقة تاراي. وقد أبلغ فريق رصد وطني في أواخر حزيران/يونيه أنه كان ثمة ٥٠٠ توقف للعمل في الشهور الستة السابقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تحدث تهديدات مباشرة لموظفي الأمم المتحدة؛ ومع ذلك، فاستمرار الاحتجاجات، من المرجح أن تؤثر على حركة موظفي الأمم المتحدة وعلى تنفيذ برامج

المساعدة في الأسابيع القادمة. ويقوم فريق الأمم المتحدة القطري حالياً بوضع نهج منسق ومبادئ توجيهية تهدف إلى ضمان حرية الحركة لعربات الأمم المتحدة في جميع الأوقات.

٣٥ - وقد قام قسم السلامة والأمن التابع للبعثة بالتنسيق الوثيق مع إدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

خامسا - حقوق الإنسان

٣٦ - ظل تواتر مخالفات حقوق الإنسان المرتكبة بشكل مباشر من جانب العناصر الفاعلة الحكومية ثابتاً بوجه عام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعقب استقالة رئيس الوزراء براتشندا، كان ثمة زيادة فيما أُبلغ عنه من حوادث العنف، والتهديدات والإكراه من جانب الكوادر الماوية ضد الأفراد المرتبطين بالأحزاب السياسية الأخرى وزيادة في التوترات فيما بين الأحزاب على الصعيد المحلي. وقد أثار ذلك القلق بشأن فرص إحراز تقدم في عملية السلام وكان له أثر مباشر على تمتع السكان بحقوق الإنسان. ونظراً لوجود مفوضية حقوق الإنسان في هذه المناطق، فقد استطاعت أن ترصد عن كثب الكثير من هذه الحالات وأن تتدخل في بعض الحالات لكي يتسنى تهدئة التوترات بين الأحزاب السياسية.

٣٧ - ولم يُحرز تقدم نحو الوفاء بالالتزامات التي قطعتها الحكومة السابقة وزعماء الأحزاب السياسية بإنهاء حالة الإفلات من العقاب في نيبال، وضمان محاسبة مرتكبي مخالفات حقوق الإنسان والإيذاءات المتعلقة بها السابقة منها والحالية. وبالمثل لم يُحرز تقدم في التحقيقات الجنائية للدعوات بإيذاءات تتعلق بحقوق الإنسان من جانب أفراد الجيش النيبالي والجيش الماوي. وبالرغم من إحراز بعض التقدم خلال النصف الأول من ٢٠٠٩ في مجال العدالة الانتقالية، تسببت التطورات السياسية وتغير الحكومة في مزيد من التأخيرات في إنشاء مؤسسات العدالة الانتقالية وثمة تشريع يُجرّم حالات الاختفاء القسري ويضع إطاراً لإنشاء لجنة تحقيق معنية بحالات الاختفاء لم تجر مناقشته من جانب الهيئة التشريعية - البرلمان، وانقضى الموعد النهائي للحصول على الموافقة. وفي الوقت نفسه، عُلقَت المشاورات التي كانت قد بدأتها وزارة السلام والتعمير في الحكومة التي ترأسها الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الحزب الماوي بشأن وضع مشروع قانون لإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة.

٣٨ - وبالرغم من زيادة وجود الشرطة في منطقة تاراوي والمبادرات التي اتخذتها الحكومة التي يقودها الماويون والتي تهدف إلى إجراء الحوار مع عدة جماعات مسلحة، استمرت أعمال القتل والاختطاف والابتزاز في الجزء الوسطي والشرقي من منطقة تاراوي. وقد أصدرت الحكومة توجيهات لوزير السلام والتعمير شيميونغ بمواصلة جهوده الرامية إلى

تيسير المحادثات مع الجماعات المسلحة. وما زال ضباط الشرطة الذين يقومون بتوقيف الأفراد ذوي الصلات السياسية والذين يزعم أنهم متورطون في حالات جنائية خطيرة ما زال هؤلاء الضباط يتعرضون لضغط مكثف من الأحزاب السياسية للإفراج عن كوادرها دون اتمام. ومما عزز جو الإفلات من العقاب هذا الأنباء التي أفادت أن الحكومة السابقة قد اتخذت خطوات لإصدار أوامر بالقيام على نطاق واسع بإلغاء المزيد من الحالات الجنائية الخطيرة ضد كوادر الأحزاب السياسية.

٣٩ - وواصلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الإعراب عن إحباطها إزاء عدم تنفيذ الحكومة لتوصياتها. وفي حزيران/يونيه، أعلنت اللجنة أن التوصيات التي قُدمت منذ تعيين الأعضاء الجدد في عام ٢٠٠٧ تبلغ نسبتها أقل من ٥ في المائة. وعلاوة على ذلك لم ترد الحكومة على نسبة ٣٨ في المائة من توصياتها وأحيلت التوصيات الباقية إلى السلطات المختصة. ويوفر مكتب مفوضية حقوق الإنسان في نيبال المساعدة للجنة، ولا سيما الدعم والتوجيه المباشرين لأنشطتها لما تقوم به من تحقيقات وأنشطة للرصد.

٤٠ - وما زال المدافعون عن حقوق الإنسان في نيبال يواجهون تحديات كبيرة في تنفيذ أنشطتهم، ولا سيما في أقاليم منطقة التاراي، حيث تتخذهم الجماعات المسلحة أهدافا في بعض الأحيان. وقد زاد نشاط الفريق العامل المعني "بالمدافعين عن حقوق الإنسان في نيبال"، والتابع للاتحاد الأوروبي، وهو جهة تنسيقية تتألف من عناصر فاعلة وطنية ودولية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير ويقوم حاليا بوضع استراتيجية شاملة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان على أساس الالتزامات العالمية للاتحاد الأوروبي.

سادسا - دعم البعثة

٤١ - واصل عنصر الدعم التابع للبعثة توفير الدعم لأنشطتها على نحو فعال في جميع أنحاء منطقة البعثة، مع إعطاء الأولوية لمواقع التجمع الرئيسية السبعة التابعة للجيش الماوي. ويتطلب الوجود المستمر لمراقبي الأسلحة في مواقع التجمع وقيامهم بالدوريات المتنقلة نشر أفراد البعثة على نطاق واسع. وبالتالي، تظل هناك حاجة لموارد الاتصالات والنقل الجوي لتوفير الدعم اللوجستي الضروري، والروابط الأمنية والطبية بين كاتمندو ومواقع النشر النائية لمراقبي الأسلحة. ويسهل المورد الجوي الوحيد من أصول البعثة، وهو طائرة هيلكوبتر من طراز إم آي - ٨، التنقلات بين كاتمندو ومواقع التجمع وغير ذلك من البعثات الميدانية أيضاً.

٤٢ - وعقب تقليص حجم البعثة خلال الربع الأول من ٢٠٠٩، واصل عنصر الدعم التابع للبعثة تخفيض الموارد المادية في البعثة. ومن الأنشطة الجارية حالياً التخلص من الأصول الفائضة؛ حيث يجري إرسال المعدات إلى عمليات السلام الأخرى التابعة للأمم المتحدة أو التخلص منها محلياً.

سابعاً - ما يضطلع به فريق الأمم المتحدة القطري من تنسيق

٤٣ - ما زالت التطورات السياسية الأخيرة، إلى جانب الحالة السائدة في الأقاليم تجعل من تهيئة الظروف الملائمة لتوفير الدعم المتعلق بالتنمية والشؤون الإنسانية تحدياً كبيراً. وقد أدت التظاهرات والإضرابات من جانب الجماعات الإثنية والسياسية التي تنفذ بشكل متزايد عن طريق العنف والتهديد، إلى تأخير إيصال الخدمات. فعلى سبيل المثال تأخر لمدة ١٠ أيام في أيار/مايو إيصال المساعدة بالأغذية إلى أكثر من ٣٢٥.٠٠٠ من الأفراد الذين يعانون بدرجة كبيرة من انعدام الأمن الغذائي بما في ذلك ضحايا الفيضانات ولاجئو بوتان، وبالرغم من أن منظمي الإضرابات يقولون إن الأمم المتحدة وغيرها من موفري خدمات الطوارئ لها حرية العمل أثناء الإضرابات فكرياً ما يحدث أن تُعاق وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وشركاؤها لدى تنفيذها لأعمالها. وإضافة إلى ذلك، فثمة أنباء متزايدة عن مطالب ابتزازية وتهديدات ضد الموظفين من الوكالات الإنسانية وشركائها العاملين في منطقة تاراوي والمنطقة الشرقية. وفي ٣ حزيران/يونيه، أصدر منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بيانا صحفياً يدين فيه استعمال العنف والتهديد في الاحتجاجات أو الإضرابات، ويبرز أهمية حماية حقوق الصحفيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في مجال الشؤون الإنسانية.

٤٤ - وقد كان الجفاف في شتاء ٢٠٠٨/٢٠٠٩ في نيبال هو الأسوأ منذ بدء تسجيل حالات الجفاف. ووفقاً لتقييم أجري مؤخراً من جانب الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، أدى الجفاف إلى عجز في إنتاج القمح والشعير قدره ١٤ و ١٧ في المائة على التوالي وسيؤثر على ١,٥ مليون نسمة في المناطق الغربية الوسطى والقصوى، مما سيؤدي إلى احتياج ٧٠٧.٠٠٠ فرد إلى مساعدة فورية بالأغذية. وقد كان ما يقرب من ٧٠ في المائة من الأسر المعيشية المتضررة بالجفاف تعاني بالفعل من نقص في الأغذية نتيجة لزيادة قدرها ١٧ في المائة في أسعار الأغذية مقارنة بالعام الماضي. وتشير تقديرات الأمم المتحدة وشركائها إلى أنه يلزم ٣٠ مليون دولار إضافي لتوفير الدعم الإنساني للسكان المتضررين بالجفاف.

٤٥ - وفي الوقت نفسه ما زالت الأزمة المالية العالمية تخفض الطلب على العمالة المهاجرة، وقد أدى عدم الاستقرار في نيبال إلى الحد من الاستثمار، وفرص العمل، والصادرات. وقد

ألغى اجتماع المنتدى الإنمائي لنيبال، الذي كان مقرراً عقده في منتصف أيار/مايو، وذلك بسبب التطورات السياسية. مما أدى إلى تأجيل فرصة هامة لمناقشة التحديات واستكشاف طرق جديدة لإحراز التقدم. ومع ذلك فقد بدأ فريق الأمم المتحدة القطري بمبادرات جديدة لدعم عملية السلام، بما في ذلك ورقة عنونها "إطار للسلام والتنمية" المهدف منها توفير المعلومات للمناقشات المتعلقة بالسلام والتنمية في المنتدى الإنمائي لنيبال عن طريق تحليل الصلات بين السلام والتنمية في نيبال، وتقديم الورقة توصيات بنهج مشترك بين الحكومة والمناخين للنهوض بالسلام المستدام.

٤٦ - وتمشيا مع أولوية الحكومة المتمثلة في توفير فوائد السلام للمناطق المهيأة للصراع، بدأت منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في حزيران/يونيه، مشروعاً كبيراً "وظائف للسلام" ممولاً من خلال منحة قدرها ٢,٦ مليون دولار من صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة. ومن خلال المشروع، سيزود ١٢ ٥٠٠ من الشباب المتضررين بالصراع في إقليمي بارصا وروتاها بتدريب على الأعمال التجارية وفرص للوصول إلى التمويل المتناهي الصغر وستقدم لهم المساعدة في إقامة صلات مع القطاع الخاص والأسواق الخاصة بغية الحصول على عمل.

٤٧ - وكجزء من دعم البرنامج الإنمائي لعملية شاملة لبناء الدستور، يقوم بالعمل مع ١٧ منظمة غير حكومية تمثل الفئات المهمشة تقليدياً مساعداً في توفير اقتراحات تقدم إلى مختلف لجان الصياغة التابعة للجمعية التأسيسية. وإضافة إلى ذلك أُجري ١ ٣٠٠ حوار بشأن الديمقراطية في جميع أنحاء البلد وشمل ذلك ٥٠ ٠٠٠ نسمة من مجموعة من الطوائف المختلفة.

٤٨ - وللتصدي لزيادة العنف بسبب نوع الجنس أثناء الصراع ومنذ وقوعه، بدئ برنامجاً مشتركاً يشملان اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وذلك خلال الفترة المشمولة بالتقرير. والبرنامج الأول يعالج العنف بسبب نوع الجنس على صعيد الأقاليم بتوفير خدمات جديدة للنساء والرجال والأطفال في أربعة أقاليم طوال السنوات الثلاث الوشيكة باستخدام منحة قدرها ١,٣ مليون دولار وفرها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الأعمال الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. والبرنامج الثاني الذي تشترك فيه أيضاً منظمة الصحة العالمية، يوفر الرعاية الصحية الإنجابية الأساسية، والتثقيف والمشورة السيكولوجية الاجتماعية للنساء والفتيات المتضررات بالصراع. وهذا المشروع يمول من منحة قدرها ١,١ مليون دولار مقدمة من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري.

٤٩ - ويواصل فريق الأمم المتحدة للأعمال المتصلة بالألغام، الذي يتألف من دوائر الأمم المتحدة للأعمال المتصلة بالألغام واليونيسيف، بذل الجهود لتخفيف أخطار الألغام، والأجهزة المتفجرة المرتجلة وغير ذلك من مخلفات الحرب المتفجرة. وقد تم تطهير ١٧ من أصل ٥٣ حقل ألغام حتى الآن. ويقوم الفريق أيضا في الوقت الحالي بالتفاوض لإجراء مراجعة تتعلق بمراقبة الجودة على ما ادعته قوة الشرطة المسلحة من أنها دمرت جميع الأجهزة المتفجرة المرتجلة البالغ عددها ٣٠٤١ والتي زرعتها القوة خلال الصراع. وحتى ١ تموز/يوليه، حدثت هناك ٣٢ إصابة، تشمل ٨ قتلى و ٢٤ مصابا بجروح بالغة من المتفجرات التي تنفجر بفعل الضحية.

٥٠ - وقد جرى بنجاح تدمير ٥٥٢٩ جهازا متفجرا في موقع تجمع الجيش الماوي في شتونان في ٢٥ حزيران/يونيه، وكذلك تدمير ١٥٥٢ جهازا في ايلام في ٣٠ حزيران/يونيه. ومن المتوقع إزالة الأجهزة المتفجرة الباقية في مواقع التجمع الماوية الخمسة الأخرى بعد أن يوفر فريق الأمم المتحدة للأعمال المتصلة بالألغام قائمة بالأجهزة التي يعتبرها غير مأمونة.

ثامنا - ملاحظات

٥١ - دعا مجلس الأمن في قراره ١٨٦٤ (٢٠٠٩) الحكومات إلى تهيئة ظروف مساعدة على إنجاز أنشطة البعثة قبل نهاية الولاية الحالية، بما في ذلك من خلال الانسحاب من نيبال. وللأسف، أدت الأزمة السياسية التي وردت مناقشة مسهبة لها في هذا التقرير إلى إبطاء عملية السلام بدرجة كبيرة، ولم تتحقق الظروف اللازمة لإنجاز أعمال البعثة.

٥٢ - وتتمثل المهمتان الرئيسيتان لهذه المرحلة من عملية السلام في إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم، وصياغة الدستور الجديد. وقد شوهدت دلائل واعدة للتقدم في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ مما أوحى بأن الأطراف بدأت في التحرك نحو حل مسألة مستقبل أفراد الجيش الماوي. ومع ذلك، فإن التقدم على هذه الجبهة ظل راكدا منذ أواخر نيسان/أبريل، مما يبين وجود صلة وثيقة بين هذه المسألة الحاسمة وبين الديناميات السياسية العامة. وينبغي بدء عملية تخطيط لكي يعالج بشكل متواز الالتزام الوارد في اتفاق السلام الشامل والدستور المؤقت بإضفاء الطابع الديمقراطي على الجيش النيبالي وتحديد حجمه المناسب، في الوقت الذي يضمن فيه أن يتجلى في هذه المؤسسة تنوع نيبال وأن تتشرب قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد أكدت جميع الأطراف أهمية إعطاء الجيش طابعا يتسم بشكل دقيق بمراعاة الأصول المهنية والبعد عن السياسة.

٥٣ - وما زالت مهمة صياغة الدستور تتحرك إلى الأمام وإن كان هذا التحرك يكتنفه عقبات متعددة. وثمة شبه إجماع على أنه سيكون من الصعوبة البالغة، إن لم يكن مستحيلاً، الوفاء بالإطار الزمني المحدد لإعلان دستور جديد وهو أيار/مايو ٢٠١٠. ومما لا شك فيه أن بلوغ توافق آراء بشأن النظام الاتحادي الذي سيعتمد والذي سيعالج أماني الفئات المهمشة تقليدياً ويضمن وحدة البلد على حد سواء، سيشكل تحدياً كبيراً. وأنا أشجع بشدة إحراز تقدم مطرد في هذا المجال على أساس توافق الآراء فيما بين القوى السياسية الرئيسية وعمامة الجماهير.

٥٤ - إن التوترات والإحساس بالأزمة اللذان سادا المشهد السياسي منذ أوائل أيار/مايو لهما طابع خطير. وقد تسبب فيهما مجموعة من العوامل المختلفة: فروق حقيقية في التوقعات؛ وانعدام الثقة بشأن نية كل من الأطراف تجاه بعضهم البعض؛ وعدم تنفيذ الاتفاقات والالتزامات السابقة؛ وانخفاض في الأساليب التوافقية في مجال السياسة؛ وزيادة المنافسة والمزاحمة فيما بين الأطراف. ولا تسير أي عملية سلام في مسار يمثله خط مستقيم، وتميز العملية في نيبال بنصيبها من التعقيدات والخصوصيات. ومع ذلك لا ينبغي أن يكون سبباً للتراخي. فالأزمات والتوترات المتكررة يمكن أن يكون لها أثر مضعف طويل الأجل على عملية السلام. ولا يمكن السماح لهذه العقبات بأن تهدد بإحراج العملية ككل عن مسارها، كي لا تفقد نيبال إنجازاتها التي تحققت في السنوات الأخيرة. ودون الوحدة واستمرار بناء توافق الآراء، ستواصل الأحزاب السياسية مواجهة صعوبات بالغة في تحريك عملية السلام إلى الأمام. وعلى ذلك فمن المحتمل بالنسبة للأطراف الاتفاق على رؤية مشتركة وعلى خريطة طريق على الأقل حتى تنتهي عملية وضع الدستور وإنشاء المؤسسات الرئيسية للبلد بشكل راسخ. كما ينبغي لها أيضاً اتخاذ خطوات عاجلة لإعادة إقامة الوحدة والتقليد التوافقي اللذين ميزا نجاحاتها في المراحل الأولى لعملية السلام. والإنشاء المقترح لآلية استشارية سياسية رفيعة المستوى هي فكرة آن أوأها، وهيئ لإيجاد منتدى لمناقشة المسائل الحاسمة المتعلقة بعملية السلام، ورصد التقدم ومعالجة الخلافات والأزمات السياسية.

٥٥ - وما يشكل اختباراً للاتفاقات التي يجري التوصل إليها في أي آلية رفيعة المستوى سيكون هو تنفيذها ورصدها على نحو فعال. وفي هذا الخصوص، ينبغي أن تشجع الحكومة والأطراف على تحديد علامات مرجعية لاستخدامها الخاص. ويمكن تعزيز هذا الإجراء بالرصد المستقل، والاستعراضات الدورية، وإيلاء الاهتمام إلى المواعيد النهائية. وتقف الأمم المتحدة مستعدة لدعم هذه الجهود، إذا طلب منها ذلك.

٥٦ - وقد أعلن الزعماء السياسيون الرئيسيون أنه يلزم حالياً حكومة وحدة وطنية. وهذا يتجلى فيه اعتراف، في ضوء الأزمة الراهنة، بأنه لا يمكن لغير الوحدة فيما بين الأطراف أن تضمن نجاح عملية السلام. وأنا أشجع بشدة الزعماء السياسيين على اتخاذ كل خطوة لتحقيق زيادة الوحدة وإقامة تعاون أوثق. إن المسائل التي أدت إلى الأزمة السياسية وإلى استقالة رئيس الوزراء السابق براتشندا، من قبيل تحديد سلطات الرئيس بموجب الدستور المؤقت، وإدارة الجيش وترتيبات الإشراف المدني عليه، فضلاً عن المسائل من قبيل إعادة الممتلكات المصادرة خلال الصراع واستعمال العنف والتهديد من جانب مجموعات الشباب التابعة للأحزاب السياسية، ما زالت دون حل، وقد تهدد بالفعل بخلق خلافات جديدة. والدوافع السياسية (لا الإجرامية)، التي تكمن وراء استمرار العنف في منطقة تاراي تحتاج هي أيضاً إلى حلول سياسية. ويلزم أن تعالج هذه المسائل بصفة عاجلة لكي يتسنى وضع حد للاحتجاجات، وأن تواصل عملية السلام تحقيق تقدم مطرد وتباشر الحكومة أعمالها في إدارة الحكم.

٥٧ - ومن الأمور الحيوية والعاجلة أن يمارس جميع العناصر الفاعلة ضبط النفس، وأن تبذل علناً الاستفزاز والتهديدات، وأن تعترف بأنه لا يوجد طريق للتقدم إلى الأمام إلا من خلال توافق الآراء والالتزام باتفاقات السلام. وعلاوة على ذلك، يلزم أن تقوم الحكومة بصفة عاجلة بمعالجة ما شاع من مناخ الافلات من العقاب. وفي هذا السياق، ما زلت مقتنعاً بأن مكتب نيبال التابع لمفوضية حقوق الإنسان يمكن أن يواصل أداء دور أساسي ونافع، لا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان فحسب بل أيضاً من خلال بناء قدرة المؤسسات الوطنية المستقلة على أن تفعل ذلك، فضلاً عن تعزيز ثقة جميع أصحاب المصلحة في عملية السلام.

٥٨ - ومما هو جدير بالذكر أن الترتيبات المتعلقة بتجميع أفراد الجيش الماوي وحصر وجود الجيش النيبالي في الثكنات، ورصد الأسلحة والجيش قد استعملت كتدابير مؤقتة المهدف منها خلق ظروف مناسبة لانتخاب الجمعية التأسيسية لا كحل طويل الأجل. والأساس في الوجود الخفيف للأمم المتحدة فيما يتعلق برصد الأسلحة والذي طلبته الأطراف هو وجود درجة كبيرة من الثقة المتبادلة، وهو ما تعرض للاهتزاز بشكل متكرر. وبموجب اتفاقات السلام، كان من المقرر أن يسرح دون تأخير تبين أثناء التحقق من أفراد الجيش الماوي عدم أهليتهم، ومعظمهم ممن كان سنهم دون الـ ١٨ سنة في أيار/مايو ٢٠٠٦)، وأن يجري إدماج من تبينت أهليتهم، أو إعادة تأهيلهم. وقد قامت الأمم المتحدة بشكل مستمر بالحث على إيجاد حل سريع لمستقبل أفراد الجيش الماوي ووضع حد للإنفاق الممتد على مواقع التجمع وترتيبات الرصد الحالية من جانب البعثة.

٥٩ - والأمم المتحدة تقف مستعدة لمواصلة تيسير الأعمال الهامة للجنة الخاصة ولجنتها التقنية الداعمة، وللمساعدة فيها، إذا طلب منها ذلك، وذلك أثناء وضع خطط الإدماج وإعادة التأهيل. وستبقى الأمم المتحدة أيضاً مشتركة بشكل وثيق مع وزارة السلام والتعمير في هذا الخصوص. ومما تأخر كثيراً وينبغي أن يمضي قدماً إلى الأمام أيضاً، هو إجراء عملية منظمة ومحترمة وفعالة لتسريح أفراد الجيش الماوي الذين تبين عدم أهليتهم عن طريق عملية التحقق، وإعادة تأهيلهم.

٦٠ - وقد أعرب الزعماء السياسيون في نيبال عن رأي مؤداه أنه يلزم وجود البعثة حتى تُحل عملية إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم. وفي ٧ تموز/يوليه، كتب إليّ الممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة معرباً عن تقديره لأعمال البعثة وطالبا، بالنيابة عن حكومته، تمديد الولاية [الراهنّة] وأعمال البعثة ذات الصلة لمدة ستة شهور أخرى، من ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩. والبعثة لها دور هام تؤديه في الوقت الذي تبقى فيه بعض الالتزامات الرئيسية لاتفاق السلام الشامل غير منجزة. وعلى ذلك فأنا أوصي مجلس الأمن بتمديد الولاية لمدة ستة شهور أخرى لغاية ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ومع ذلك، يكشف التعقد المتزايد للحالة السياسية عن تناقض بين احتياجات عملية السلام، والولاية المحدودة للبعثة، والدعم الذي يمكن السعي للحصول عليه لتعزيز تنفيذ التزامات عملية السلام. وأنا أشجع الحكومة على أن تستفيد بشكل تام من وجود البعثة، وأشجع مجلس الأمن على دعم ذلك، لكي يتسنى المساعدة في ضمان إنجاز عملية السلام وولاية البعثة بشكل يتسم بحسن التوقيت.

٦١ - وأود إبلاغ تقديري للدول الأعضاء في مجلس الأمن وغيرها من الدول الأعضاء على استمرار دعمهم لنيبال. وأود أيضاً إسداء الشكر لممثلي والموظفين التابعين لها وللمنظمات الشريكة في نيبال، لجهودهم المتفانية.